

الهيئة المنظمة للاتصالات عرضت دراسة أسعار خدمات الخليوي للجيل الثالث والـ ADSL

حاليا في المرحلة الاولى مع الإشارة إلى أن الاسعار ليست بعيدة عن الاسعار المعتمدة لهذه الخدمات المتوفرة في الدول العربية، وهناك أيضا هامش واسع لتحسين الاسعار والتغطية والخدمات في المرحلة المقبلة والتحضير للمرحلة الثانية من خلال إدخال حزم جديدة من الخدمات للمستهلكين واعتماد التعرفة على نموذج القيمة المضافة. وقد تم استعراض الاسعار الجديدة ومقارنتها بسلة الاسعار المعتمدة في البلدان العربية حيث تبين أنها بداية مقبولة مع وجود مجال واسع لتحسينها مستقبلا.

واضاف عبيد: بالنسبة الى القسم الثاني، فقد تم استعراض التعرفة القديمة ما قبل صدور المرسوم رقم ٦٢٩٧ (تاريخ ٠٩ أيلول ٢٠١١) والذي بدأ العمل به اعتبارا من ٠١ تشرين الاول (٢٠١١) والتحسينات التي وردت بموجبه لجهة مضاعفة سرعات التنزيل لثمانى مرات مع رفع سقف الاستعمال مرتين وتخفيض الاسعار كحد أقصى ٣٠٪. وقد تم استعراض الاسعار الجديدة ومقارنتها بسلة الاسعار المعتمدة في البلدان العربية حيث تبين أن هذه الاسعار تنافسية وأدنى من المعدل الوسطي للأسعار المعتمدة في البلدان العربية لأغلبية السرعات. وقال: بالنسبة الى القسم الثالث، فقد تم استعراض التخفيض على أسعار السعات الدولية المخصصة لخدمات الانترنت الذي بلغ حدود الـ ٨٥٪ على تعرفة خطوط ذات سعة ٢ميغابايت/ثانية. أمّلت الهيئة أن يتم تطوير مرسوم التعريفات ليشمل التعرفة للحزم التي تزيد سرعتها عن سعة ٢ ميغابايت/ثانية، على أن تؤخذ بعين الاعتبار الميزات والتحسينات المتأتية من التحزيم. وقد تم استعراض الاسعار الجديدة ومقارنتها مع الاسعار المعتمدة في بعض البلدان العربية حيث تبين أن هذه الاسعار تنافسية وأقل من المعدل الوسطي المعتمد في هذه البلدان. واطاف: كما تم أيضا استعراض تخفيض التعرفة على الخطوط التأجيرية الدولية الذي وصل إلى ٨٠٪ على الخطوط ذات سعة ٢ميغابايت/ثانية، واستعراض الاسعار الجديدة ومقارنتها مع الاسعار المعتمدة في بعض البلدان العربية حيث تبين أن هذه الاسعار تنافسية وأدنى من المعدل الوسطي للأسعار المعتمدة في هذه البلدان.

عجم

ثم شرحت عضو مجلس الإدارة ورئيسة وحدة الإعلام وشؤون المستهلك محاسن عجم ما قامت به الهيئة من جهود منذ تأسيسها وحتى تاريخه لخفض أسعار خدمات الاتصالات، بانابة أداء الهيئة على صعيد التسعير على دراسات علمية دقيقة ومقارنات مع البلدان المجاورة والمتطورة، ومعطية أمثلة على ذلك عبر السنوات الماضية.

عقدت الهيئة المنظمة للاتصالات مؤتمرا صحافيا عرضت خلاله دراسة تحليلية حول أسعار خدمات الاتصالات في لبنان وخصوصا أسعار خدمات الخليوي للجيل الثالث والـ ADSL الرقمي السريع والسعات الدولية، في حضور وزير الاتصالات نقولا صحنواوي وعدد من المديرين في الوزارة.

استهل رئيس مجلس إدارة الهيئة مديرها التنفيذي بالانابة الدكتور عماد حب الله المؤتمر، وعرض لدور القطاع المحوري بالنسبة للاقتصاد وقطاعات التربية والتعليم والصحة والقطاع المالي وغيرها من القطاعات.

وقدم محاور عمل الهيئة على صعيد بناء القدرات والبنية التنظيمية ورؤية القطاع والقواعد العامة والقطاع الخاص والمستهلكين وأمن الاتصالات، شارحا للدور الذي تلعبه الهيئة المنظمة للاتصالات حاليا مع وزارة الاتصالات وتحديد التعاون الوثيق على عدة أصعدة ومنها التعرفة والبنى التحتية والخدمات وغيره.

عبيد

ثم عرض عضو مجلس الإدارة رئيس وحدة السوق والمنافسة باتريك عبيد الدراسة التحليلية التي تقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: أسعار خدمات الخليوي للجيل الثالث.

القسم الثاني: أسعار خدمات الـ ADSL الرقمي السريع وفق المرسوم ٦٢٩٧. القسم الثالث: أسعار السعات الدولية وفق المرسوم رقم ٦٢٩٧.

وعن القسم الأول شرح عبيد المراحل الثلاث التي تمر بها خدمات الجيل الثالث بدءا بالمرحلة الأولى من تاريخ وضعها بالخدمة والتي تستمر حوالى السنتين، حيث يعمل المشغل على زيادة معرفته بالمستخدمين وطبيعة استعمالهم لهذه الخدمات كما وتحسين التغطية وحل المشاكل المرتبطة بها.

وقال: في هذه المرحلة تعتمد التعرفة على ما يسمى بنموذج الـ Cost plus. في المرحلة الثانية يبدأ المشغل بالعمل على زيادة النفاذ بشكل أكبر وطرح حزم جديدة من الخدمات للمستهلكين التي تعتمد على مبدأ التمايز وفق حاجات المستخدمين المختلفة وعلى السرعة وجودة الخدمة وبالتالي اعتماد التعرفة على نموذج القيمة المضافة.

وتابع: أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة مستقبلية تعتمد على مبدأ Internet of things حيث من المتوقع أن ترتفع نسبة اختراق السوق مع وجود الأجهزة الذكية المترابطة عبر شبكات الخليوي للجيل الثالث. وانطلاقا من العرض أعلاه فإنه يمكن اعتبار خدمات الخليوي للجيل الثالث في لبنان هي